

إشكالية نقل المصطلح الترجمي واللساني إلى اللغة العربية

ياسمين بوحالة

المدرسة العليا للتسيير و التجارة الدولية، القليعة

regla16000@gmail.com ALGÉRIE

Abstract

Linguistic and translation publications face multifarious problems in meaning relevance due to the lack of substantial dictionaries of the field. Besides, there is no real term equivalence in Arabic for meaning transfer. This fact causes different difficulties in finding the right meaningful term in Arabic.

Key Words: Translation, Linguistic Terminology, Foreign Terms, Meaning Transfer, Equivalence,

الملخص:

يواجه التأليف الترجمي واللساني باللغة العربية إشكالية التعددية والترادف، نظرا لنقص معاجم المصطلح الترجمي واللساني، وصعوبة إيجاد مقابل عربي صحيح ودقيق للمصطلحات الغربية، ومرد ذلك غياب ترجمة موحدة للمصطلح اللساني والترجمي الأجنبي في علمنا العربي، فمفهوم المصطلح الواحد يختلف من مترجم إلى آخر، بسبب اختلاف التكوين الفكري والعلمي لمن يقوم بترجمة المصطلح، إضافة أن الترجمة أحيانا لا تتم بشكل مباشر، وقد تكون بتوسط لغة من اللغات الحية مثل الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية، فهناك عدة أسباب أدت إلى صعوبة نقل المصطلح الترجمي واللساني العربي وتشتته.

الكلمات المفتاح: المصطلح الترجمي، المصطلح اللساني، التقابلية، المصطلحات الأجنبية، الترجمة الموحدة.

مقدمة:

أدى التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا ، والتراكم الهائل للمعارف والمعلومات إلى ضرورة استيعاب المصطلحات، و الحاجة إلى تحديدها، بغية تسهيل التواصل بين المختصين في مختلف التخصصات، و تبادل المعارف، حيث بات من الضروري التحكم في المصطلح الذي يعد دعامة المعرفة المتخصصة، ووسيلة فعالة في التواصل بين العلماء والباحثين، فلا مجال للحديث عن التخصص في ميدان ما دون التمكن من مفاتيحه، ومفتاح كل علم مصطلحاته (عبد السلام المسدي، 1984: 11).

ويرى أوجين وستر التي تعتبر أعماله في مجال التعريف بالمصطلح، المنطلق في مجال البحوث في علم المصطلح "أن المصطلحات أداة عمل يستعان بها كوسيلة فعالة للتخلص من الغموض الذي يسود المحادثات العلمية" (27: 1988, Maria Teresa Cabre).

فالمصطلحات هي عماد العلوم، ومفاتيحها، لذلك وجب ضبطها وتوحي الدقة في صياغتها، وتداولها.

ويواجه المترجمون العرب صعوبات جمة في نقل المصطلحات وترجمتها ، لاسيما إذا ما تعلق الأمر بالعلوم الحديثة العهد في اللغة العربية، مثل الترجمات واللسانيات، حيث يشهد هذان التخصصان فوضى مصطلحية عارمة، وتداخل في المفاهيم، واختلاف في الترجمات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد، بين المشرق والمغرب العربيين. وقد حاولنا من خلال بحثنا هذا، التطرق إلى موضوع نقل المصطلح الترجمي و اللساني إلى اللغة العربية.

و من خلال قيامنا بدراستنا ، طرحنا التساؤلات التالية :

- ماهي المعايير الواجب التزامها في نقل المصطلحات الترجمية واللسانية إلى اللغة العربية، هل تتم الترجمة على أساس التعريب؟
- إلى أي مدى وفق المترجمون العرب في نقل المصطلح الترجمي واللساني إلى اللغة العربية؟
- ألا يعزى وجود بعض الهفوات في ترجمة المصطلحات إلى عدم تحكم المترجمين في المادة التي يترجمونها والالمام بمفاهيمها؟
- ماهي الشروط الواجب توفرها في مترجم هذا النوع من النصوص؟
- ما المشاكل التي تعرقل مساره؟

1. اللغة العربية والمصطلح:

يهدف تعريب المصطلح إلى جعل اللغة العربية أداة للتفكير في كل علم وفن و عمل فكري ، لذلك فهناك حاجة ماسة إلى تعريب المصطلحات بمختلف أنواعها وفي شتى المجالات، بغية ترقية اللغة العربية في المجال العلمي والثقافي واللغوي، من خلال إيجاد مقابل عربي للمصطلحات الأجنبية، التي تعبر عن المفاهيم الجديدة والتي تعطي تسميات للاختراعات التكنولوجية والأشياء المستحدثة، خاصة في عصر الثورة التكنولوجية والمعرفية، الأمر الذي أدى إلى استحداث مصطلحات جديدة تدخل يوميا القاموس العلمي، حيث يقوم العلماء والمترجمين بوضع مقابلات لها في لغاتهم القومية.

ولا يزال المصطلح العربي يعاني من عدة مشاكل، بسبب التأخر الحاصل في مختلف العلوم و المجالات، حيث يقول شحادة الخوري، في هذا الصدد:

"الواقع أن ثمة فجوة زمنية تفصل بين وقت وضع المصطلح باللغة الأجنبية، ووضع المصطلح المقابل له باللغة العربية، ومرد ذلك ضعف التتبع وبطء العمل وتشنت الجهد، وهذا الواقع تدعو الضرورة إلى تبديله وتجاوزه بإيجاد طريقة تكفل لنا ملاحقة الجديد في مجال المصطلح للانتفاع العلمي العاجل به من جهة، وتجنباً لقيام غير العارفين بأصول اللغة بارتجال ألفاظ يغدو من العسير فيما بعد التخلص منها". (شحادة الخوري، 2001 : 171)

ولعل من أبرز مشاكل المصطلح العربي ، ظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي والتعدد المعنوي، حيث يقول علي القاسمي في هذا المضمار : "ومما يزيد الطين بلة أن المصطلح العربي العلمي و التقني نفسه تشوبه ازدواجية أخرى، أي تعدد الاستعمالات اختلافها من قطر عربي لآخر، نظراً لتعدد اللغات الأجنبية، التي عادة ما تكون لغة المستعمر، و تعدد الجهات المختصة وإغفال التراث العلمي العربي وعدم تطبيق المصطلح العلمي في الكتابات وبسبب الترادف و الاشتراك اللفظي". (علي القاسمي، 1980: 9-12).

فالشواهد العلمية تفرض توخي الدقة في وضع المصطلح، ونبتد الترادف والاشتراك اللفظي، حيث تقول

كابر M. T. Cabre:

«La théorie terminologique part du principe qu'une dénomination correspond à un seul concept. En terminologie, la valeur sémantique d'un terme est établie exclusivement en relation avec le système spécifique dont il fait partie.

En conséquence, chaque domaine doit être traité de façon indépendante. Ainsi, un mot polysémique en lexicographie est considéré par la terminologie comme un ensemble de termes différents.» (M. T. Cabre, 1998 :186)

"تنطلق النظرية المصطلحية من مبدأ أنه لكل تسمية واحدة، مفهوما واحدا، كما أن القيمة المعنوية لمصطلح ما في علم المصطلح مرتبطة حصريا بالمنظومة الخاصة التي تنتمي إليها. بالتالي ينبغي التعامل مع كل ميدان بصفة منفصلة. و هكذا يعتبر علم المصطلح الكلمة المتعددة المعاني في الصناعة المعجمية مجموعة من المصطلحات المختلفة." (ترجمتنا)

ويرى شحاذة الخوري أنه من الضروري مباشرة التعريب في وضع المصطلح وتنسيقه وتوحيده في وقت واحد، فيدعم المصطلح عملية التعريب، -وعلى الأخص في مجال التعليم- ويحض التعريب على الاهتمام بالمصطلح، حتى تبلغ الغاية دون وهن أو إبطاء. والمشكلة اليوم في الوطن العربي ليست عدم وجود مصطلحات نحن بحاجة إليها بقدر ما هي اختلاف بشأنها بين قطر وآخر، بل بين جامعة وأخرى، وعدم التزام بما تقره وتصادق عليه مؤتمرات التعريب العربية، وعدم استخدام المصطلحات حتى المتفق عليها، لأن رياح التعريب مازالت قوية، ولم تتوفر لأولياء الأمور القناعة الكاملة بالتعريب والإرادة الصادقة لتذليل العقبات وتوفير المستلزمات لترقية العربية في ميدان العلوم والتقنيات. (شحاذة الخوري، المرجع السابق: 117-118)

2. مشاكل المترجم المصطلحي:

يرى ماثيو جيدير **Mathieu Guidère** أن المصطلحات بمثابة وسيلة تقنية للمترجم، لا سيما في مجالات المعرفة الخاصة. حيث تمثل النصوص المتخصصة أعلى نسبة من النصوص المترجمة تمثل النصوص الأدبية نسبة أقل من 1% من النصوص الكلية.

لهذا يجب -في اعتقاده-، أن يمتلك المترجم قواعد متينة في علم المصطلح ومبادئه وأن يكون على دراية بالوسائل المساعدة و بنوك المصطلحات خاصة الآلية منها، من أجل أن يتمكن من ترجمة النصوص المتخصصة (Mathieu Guidère : 2010 :138)

وتتنوع الصعوبات في الترجمة بتنوع النصوص المترجمة، وتنقسم النصوص إلى قسمين: النصوص الأدبية، والنصوص النفعية أو المتخصصة. ينتج الفرق بين الترجمة الأدبية والترجمة المتخصصة عن سببين رئيسيين: الاختلاف بين النصوص الأدبية والنصوص النفعية، والاختلاف بين طبيعة عمل المترجم الأدبي وغايته وطبيعة عمل المترجم

العلمي وغايته. فغاية المترجم الأدبي غاية جمالية. أما مترجم النص النفعي فليست غايته غاية جمالية، وتغلب على عمله النفعية إذ أنه يسعى إلى نقل المعلومات، وإلى الموضوعية والتزام الدقة المتناهية والأمانة في التعبير عن الفكرة التي يريد توصيلها، مع مراعاة ترتيب عناصر النص بالطريقة التي رتب فيها في الأصل، حتى لو تنافى ذلك مع جمال الأسلوب، ويستخدم الأرقام والرموز والمصطلحات والمختصرات التي تصيب الهدف بشكل مباشر. (غاميرو بيريز سيلفيا، 2003: 263)

كما يجب أن تكون لغة المترجم النص النفعي أو المتخصص، لغة متخصصة من حيث المبنى والمعنى، بغية الترجمة من لغة إلى أخرى، ويتطلب الأمر التخصص في المادة التي ينقل منها وإليها، أي الاطلاع والبحث والتوثيق. حتى يتمكن المترجم من الإلمام بمضمون النص الأصل من جهة، والمصطلحات والتراكيب اللازمة لإنتاج الترجمة من جهة أخرى.

وترى سيلفيا غاميرو بيريز أن النصوص المتخصصة تتميز أساسا باستعمال ما يسمى "لغات التخصص"، وتحدد خمسة مستويات من المهارات يجب أن يتمكن منها المترجم المصطلحي، وهي معلومات حول المجال الموضوعاتي، وامتلاك المصطلحات الخاصة، والقدرة على الاستنتاج المنطقي، والتعرف على أنواع النص وأجناسه، والقدرة على اكتساب الوثائق. (المرجع السابق: 263)

إن المترجم يواجه يوميا لغات متخصصة وكما هائلا من المصطلحات، ويحتاج إلى إيجاد أو وضع مقابل لها في اللغة التي يترجم إليها، ولهذا يتعين عليه الاستعانة بالمعجم العلمية المتخصصة من أجل التحقق من انتماء المصطلحات التي يستخدمها إلى العلم الذي ينتمي إليه النص، وقد تسعفه المعجم والقواميس في ذلك وقد تخذه، وربما يسأل أهل العلم والاختصاص أو يضطر إلى وضع ما يقابلها. (فايزة القاسم ، 2000: 109-120) ويمكن أن يلجأ المترجم في ترجمة المصطلحات، إلى الاطلاع على الموسوعات والمجلات المتخصصة، وآراء المختصين في الميدان، الذي ينتمي إليه النص المترجم.

وعلى المترجم المتخصص، أن يكون متمكنا من الأدوات المصطلحية لأنها لغة مختصة توفر للمعلومة العلمية الصرامة المطلوبة، كما يجب أن يكون مستوعبا للمفاهيم المرتبطة بها، لكي يترجمها بشكل صحيح.

ويتمتع المترجم الأدبي بقدر كبير من الحرية في التعامل مع النص الذي يترجمه، ويستطيع على الرغم من مراعاته الدقة والأمانة في الترجمة أن يحذف شيئا هنا ويضيف. فخيانة المترجم الأدبي، ليست خيانة طوعية بقدر ما هي خيانة جبرية تفرضها طبيعة النص الأدبي والشعري، أما المترجم المتخصص فهو مطالب بالحد من حرته،

الالتزام بالموضوعية. وتكمن صعوبة ترجمة النصوص المتخصصة في موضوع التخصص، والمصطلحات وطبيعة اللغة المتخصصة والأسلوب، فهي نصوص جافة، تركز على المصطلحات والمفاهيم، و تخلو من الصور البيانية والتنسيق والزخرفة خشية ضياع المعنى . (أحمد طحو، <http://faculty.ksu.edu.sa>)

إن ترجمة المصطلح في غاية الصعوبة، ومرد ذلك تعدد المقابلات للمصطلح الواحد أولاً، ثم لأن هذه المصطلحات قد تكون في النص المصدر الذي وردت فيه مصطلحات مترجمة من لغة أخرى ثانياً، فمصطلح **Ordinateur** له العديد من المقابلات في اللغة العربية: "رتابة" و"منظمة" و"حاسب" و"حاسوب" و"كومبيوتر". وهناك الكثير من الترجمات العربية لبعض النصوص العلمية مستهجنة، بسبب المصطلحات العلمية المستعملة فيها، لأنها ألفاظ لاتينية كتبت بأحرف عربية تخلو كلياً من أي معنى يتصل باللغة أو بالمادة التي نترجم منها. (المرجع نفسه)

لقد أصبح وجود المصطلح العربي، رهينة وجود المصطلح الغربي، نظراً لتأخر العرب في مجالات العلوم والتكنولوجيا، بحيث تحولت اللغة العربية، من مبدعة في توليد المصطلحات في الماضي، إلى مستهلكة في الحاضر، عاجزة عن احتواء الزخم المصطلحي الناتج عن التطور العلمي والتقني.

وبات الجهاز المصطلحي العربي يكاد يكون غربياً في مفاهيمه وشبه عربي في صياغته وثانيهما أن مهمة الفكر العربي ظلت منحصرة في محاولة استيعاب المفاهيم العلمية الغربية ونقلها إلى العربية في صورة قوائم مفردات جلها معرب تعريباً صوتياً. (م، ساخي وم، نايت الحاج، 2000 : 92)

ويرى جورج المصري أن المعاجم المتخصصة قد زادت هذه المشكلة تعقيداً، بسبب عدم شمولية هذا المعجم أو اختلافه مع معاجم أخرى، في اعتماد المصطلح أو بسبب عدم شرح المصطلح وعدم اختيار المقابل المناسب له، أو في تبنيه بعض الحلول الغربية كالنسخ البنيوي الذي يقوم على تركيب لغوي، لوجود له في اللغة العربية. (جورج مصري، 2000 : 85)

وكثيراً ما تشبه المعاجم لوائح كلمات ترد فيها المعاني الأجنبية مقابلة للمعاني العربية من دون شرح أو تفسير، وهي ليست دائماً محط تحديث وتطوير أو التي نقع فيها على ترجمة حرفية أو على نقل للمصطلحات الأجنبية بحروف عربية لا يمت فيها اللفظ إلى العربية بشيء أو على بعض الأخطاء العلمية والإملائية . (سوسن عبد الرحمن، 2000 : 49) لذلك فإن المترجم العربي، مجبر على التمكن من المصطلحات الغربية واستيعاب مفاهيمها، إذا ما أراد نقلها إلى اللغة العربية.

3 . المصطلح الترجمي وصعوبات نقله إلى اللغة العربية:

ككل علم قائم بذاته، تملك الترجمات، مصطلحاتها الخاصة بها، والتي من شأنها أن تساهم في تكوين مترجمين وباحثين في الميدان، وتسمح لهم استيعاب المفاهيم والمصطلحات الترجمة وصياغة النظريات، وهو ما سيساعدهم على شرح الفعل الترجمي وتبيان مراحلها، والتعبير عن مراحلها. لهذا بات تحديد المفاهيم وضبط المصطلحات، أمر هام للمترجم، بغية النهوض بالترجمات.

تعرف الترجمات فوضى اصطلاحية عارمة، ومرد ذلك : حداثة الترجمات كعلم قائم بذاته، لذلك لم يتمكن بعد هذا العلم من وضع مصطلحات دقيقة وثابتة.

ويقر عدد كبير من أهل الاختصاص أن هناك فجوة عميقة بين ممارسة الترجمة و التنظير لها. وهو ما أثر سلبا في ضبط المفاهيم الترجمة وصياغة مصطلحاتها.

ويمكن أن نلخص أبرز العوامل التي تشكل عقبات في نقل المصطلح الترجمي إلى اللغة العربية فيما يلي:

- الطابع التداخلي للترجمات وتفاعل معجمها مع المعاجم الأخرى: وتشابك الاختصاصات وتختلف الاتجاهات في هذا التخصص، وهو ما يصعب في تحديد المصطلحات وضبط مفاهيمها، و خلط في المعاني المصطلحات الترجمة بسبب تشابكها مع اختصاصات علمية أخرى.(ساحلي خديجة، 2010 : 64،65)

- تعدد مشارب المصطلح الترجمي: فدل المشرق العربي تترجم من اللغة الإنجليزية، أما دول المغرب تترجم نفس المصطلحات من الفرنسية، وهو من شأنه أن يحدث تشتت اصطلاحية، يخلق تشويش في معنى المفاهيم المرتبطة بها. ووصف الدكتور شاكر الفخام تشتت المصطلح العربي بالمأساة التي تؤدي إلى الضياع و بعثرة الجهود في المصطلح العربي.

- النزعة القطرية في ظل ثنائية المشرق والمغرب، الأمر الذي أدى إلى تحبط المصطلح الترجمي في ظاهرة التضخم والفوضى الاصطلاحية، وهو ما خلق العديد من المقابلات العربية الترجمة، للمصطلح الأجنبي الواحد.

- غياب التنسيق والتواصل بين الجهات المختصة في وضع المصطلح، في ظل انعدام الاتصال بين الجامعات العربية.

- ضعف إلمام المترجمين العرب بالمفاهيم الترجيحية: وهو ما يؤدي بهم إلى خلط في ترجمة الكثير من المصطلحات الترجيحية، وإلى الخطأ في الكثير من الأحيان.

1.3 أمثلة عن تشتت المصطلح الترجيحي العربي:

يمكن إعطاء بعض الأمثلة عن تشتت المصطلح الترجيحي العربي وتعددده:

1.1.3 مصطلح Ambiguïté : " هناك ثلاثة مصطلحات عربية تقابل هذا المصطلح ألا وهي: لبس، التباس وغموض و هي كلمات متقاربة أو نستطيع القول مترادفة في اللغة العامية.

2.1.3 مصطلح Polysémie: هناك ثلاثة مصطلحات عربية تقابل هذا المصطلح بالفرنسية وهي: "تعدد المعاني" ومصطلح "الاشتراك اللفظي" ومصطلح "التعدد الدلالي".

3.1.3 مصطلح Vouloir dire : يعتبر مصطلح Vouloir dire من المصطلحات الترجيحية التي استحدثتها النظرية التأويلية، وهو مصطلح يعاني من ظاهرة الترادف والتشتت الاصطلاحي، إذ نجد أن لديه العديد من المقابلات العربية مثل: نية الكاتب، أو معنى النص، أو المراد من القول.

4.1.3 الشائبة Correspondance/Equivalence: "التكافؤ والتطابق" يعاني هذان المصطلحان من تعدد المترادفات والمقابلات العربية و كثرة التأويل في الدرس الترجيحي، ففي المشرق العربي نجد مصطلح "تعادل" يقابل مصطلح: Equivalence.

أما مصطلح Correspondance فيقابله مصطلح "تقابل" ، بينما في المغرب العربي: نجد مصطلح "تكافؤ" يقابل مصطلح: Equivalence ومصطلح Correspondance يقابله مصطلح "تطابق".

5.1.3 مصطلح Déverbalisation: هو من المصطلحات المستجدة في الترجميات، استحدثته نظرية المعنى، وهو مصطلح يعاني من ظاهرة الترادف والتشتت: يقابله في اللغة العربية عدة مصطلحات: "تحصيل المعنى" و"الانعتاق من اللفظ"، و"التجريد من اللفظ".

6.1.3 مصطلح Intraduisibilité: يقابله باللغة العربية "تمنع الترجمة" و"تعذر الترجمة".

7.1.3 مصطلح Traductologie: يعاني هذا المصطلح من التشتت الإصطلاحي في اللغة العربية، فلديه عدة مقابلات عربية نذكر منها: علم الترجمة، علوم الترجمة، نظريات الترجمة، الترجيحية، علوم الترجيحية، دراسات الترجمة، الترجيحات.

4. اللسانيات واللغة العربية:

"بقيت المساهمة العربية في الدراسات اللسانية ضئيلة جداً، بالرغم من ثراء التراث اللساني العربي، وذلك بسبب التأخر الشديد الذي سجله دخول هذا التخصص إلى اللغة العربية، وليس أدل على ذلك من أن تاريخ صدور أول ترجمة لكتاب دو سوسير الشهير يعود إلى سنة 1985. ولهذا الشعور ما يبرره، "وإن كانت الدراسات اللسانية العربية الحديثة قد بذلت جهداً لا يستهان به في هذا المضمار في أقطار عربية من أبرزها منطقة المغرب العربي ولبنان ومصر وبعض الأمصار الأخرى التي تولت جانب الترجمة، ويسرت هذا العالم للقارئ العربي ولكنه لم يبلغ شأواً عظيماً، ولم يتعد بعد إطار التعليم وتقريب العلم واكتشاف اللسانيات وعقد الصلة الحميمة بينها وبين القارئ العربي لكي يتذوق هذا العلم الحديث ويلم به". (أحمد يوسف، 2000 : 25)

لقد أدرك اللسانيون العرب المحدثون أهمية اللسانيات وضرورة الإلمام بموضوعها، لذلك بذلوا جهداً للتعريف بهذا العلم، والقيام بترجمة المؤلفات اللسانية الهامة، وتقديم المحاضرات في هذا المجال، بغية استيعابه والإحاطة بنتائجه إحاطة شاملة، لكن واقع اللسانيات العربية، يشهد تأخراً في مواكبة التطور الذي شهدته اللسانيات عبر العالم، بسبب تأخر العرب في الاهتمام بهذا العلم.

ويقول صالح القرمادي في هذا الصدد: "إن الاهتمام بالألسنية في هذه الديار وفي العالم العربي بصورة عامة أمر حديث العهد نسبياً، إذا لا نكاد نجد منه أمراً يذكر قبيل الستينيات سواء في ميدان التدريس أو البحث". (صالح القرمادي، 1985 : 8)

أما عبد الرحمن الحاج صالح، فإنه يقدم صورة فيها تشاؤم كبير عن وضع اللسانيات في الوطن العربي، حيث يقول: "يتصف البحث العلمي في اللغة العربية في زماننا هذا بصفات جد سلبية، بالإضافة إلى ما يعرفه العصر من تكنولوجيا حديثة تطبق على البحوث اللغوية بنجاح تام في البلدان الراقية. ويعرف كل واحد البلاء الذي يسير به وضع المصطلحات وإقرارها وحرفية هذا العمل وفرديته ومشكل ذبوع هذه المصطلحات في الاستعمال" (عبد الرحمن الحاج صالح، 2000 : 25)

استطاع العرب القدامى اكتشاف الظاهرة اللسانية فلقد تمكن سيبويه من وصف مخارج الحروف، وقدم لها تعريفات إجرائية دقيقة وتحديدات صارمة، ووصف الظاهرة اللغوية بلغة علمية متخصصة، وهي في حالات استعمالها وبين بكل دقة وبراعة مستعينا في ذلك بالملاحظة فقط. (ابرير سمية، 2001 : 47)

لكن الملاحظ في الوقت الحالي ، غياب تأليف لساني عربي بإمكانه أن يشكل أسس النظرية اللسانية العربية، فالموجود من مؤلفات عربية في اللسانيات، ما هو إلا اجترار أو شرح لدراسات لسانية، كتبت خلال الفترة الذهبية للعلوم العربية.

5. إشكالية ترجمة المصطلح اللساني إلى العربية:

إن الخطوة الأساسية لأي نظام معرفي تتمثل في تحديد موضوعات المعرفة فيه ، مما يعني السعي إلى تحديد الحدود والتعريفات المرتبطة بذلك النظام وصياغتها في قوالب مصطلحية، حيث تعد المصطلحات مفاتيح العلم المقربة لقضاياها ونظرياتها، فهي مجامع للحقائق المعرفية وعنوان ما، به تتميز كل واحدة منها عما سواها ، وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطوق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية. (عبد السلام المسدي، 1984 : 11)

لقد استطاعت الحضارة العربية الإسلامية فيما سبق، أن تكون مصدرا للإشعاع العلمي والثقافي، حيث كانت اللغة العربية تعيش عصرها الذهبي لأنها كانت وسيلة لنشر العلوم والمعارف عبر العالم ومما ساعدها على ذلك، اكتسابها خصائص النماء والتوليد الداخلي وثروتها اللفظية الهائلة.

إلا أن تراجع الحضارة العربية وتقهقرها، أدى إلى جمود لغتها، ومن المعلوم أن اللغة مرآة تعكس حالة الأمة، كيفما تكن الأمة تكن اللغة، فاللغات تتبع تطور الأمم وتدهورها. فركود البحث العلمي عند المسلمين والعرب، سبب ركود لغتهم، وجمود المصطلحات العربية ابتداء من القرن التاسع عشر.

ويواجه التأليف اللساني باللغة العربية إشكالية نقص معاجم المصطلح اللساني وصعوبة إيجاد مقابل عربي صحيح ودقيق للمصطلح اللساني الغربي، بسبب تشتت المصطلح العربي اللساني، وهناك غياب ترجمة موحدة للمصطلح اللساني الأجنبي في عالمنا العربي ، فمفهوم المصطلح الواحد يختلف من مترجم إلى آخر، بسبب اختلاف التكوين الفكري والعلمي لمن يقوم بترجمة المصطلح، إضافة إلى أن الترجمة أحيانا لا تتم بشكل مباشر، وقد تكون بتوسط لغة من اللغات الحية مثل الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية، وهذا ما أدى إلى تعدد مشارب المصطلح اللساني العربي. كما أن طفرة المصطلحات العربية مقابل المصطلح الأجنبي من شأنها أن تشوش الفهم وتحرف المعنى وهو ما أكده ابن خلدون حين قال: "أعلم أنه مما أضر بالناس في تحصيل العلم، والوقوف على غاياته، كثرة التأليف، واختلاف الاصطلاحات في التعليم، وتعدد طرقها ، ثم مطالبة المتعلم، والتلميذ باستحضار ذلك، وحينئذ يُسَلَّمُ له منصب التحصيل فيحتاج المتعلم إلى حفظها كلها، أو أكثرها، ومراعاة طرقها،

ولا يفي عُمره بما كتب في صناعة واحدة إذا تجرّد لها فيقع القصور ولا بُدّ دون رتبة التحصيل" (ابن خلدون، د.ت.: 531)

حيث يعاني المصطلح اللساني العربي من عدة مشكلات، يمكن أن نجملها فيما يلي :

أولاً : تشتت المصطلح العربي وتعددده:

ونقصد بالتشتت، وجود أكثر من مصطلح عربي مقابل المصطلح الأجنبي الواحد، فالأصل أن يكون لكل مصطلح أجنبي مقابل عربي وحيد ولكن هناك طفرة في المصطلحات العربية مقابل المصطلح الأجنبي الواحد، فمثلا المصطلح الأجنبي (Linguistique) يقابل عدداً من المصطلحات العربية ، منها: اللسانيات، وفقه اللغة ، وعلم اللغة، ومن الباحثين من اختار مصطلح الألسنية، وغيرها من المصطلحات التي تجاوزت العشرين على إحصاء المسدّي، ومن الأمثلة الأخرى المصطلح الأجنبي (Phonème) يقابله مصطلحات عربية وفيرة منها: فونيم، وصوت، وصوت، وفونمية، وصوتيم... إلخ. وبعضهم يطلق على ما يقابل المصطلح الأجنبي (Etymologie)، (علم تأصيل الكلمات)، أو (علم تاريخ الكلمات). وهناك الكثير من الأمثلة. (ناصر النعيمي، 2008 : 5)

وأفضل مثال يمكن تقديمه لتدعيم هذه الفكرة أن كتاب دو سوسير الشهير والذي أحدث ثورة في مجال اللسانيات، تمت ترجمته إلى العربية خمس مرات، تحمل كل ترجمة عنواناً يختلف عن باقي الترجمات؛ ويرجع الاختلاف إلى عدم اتفاق المترجمين العرب على إيجاد مقابل عربي واحد للمصطلح الأجنبي **La linguistique**. "فهناك من يترجم linguistique بالألسنية (التونسي والسوري)، وهناك من يترجمها علم اللغة (المصري والعراقي)، وهناك من يترجمها علم اللسان (المغربي)، أما في الجزائر، فإن هناك شبه إجماع على استعمال مصطلح اللسانيات." (www.foadtae.blogfa.com)

فهناك الترجمة التونسية التي قام بها كل من صالح القرمادي ومحمد عجينة ومحمد الشاوش وصدرت سنة 1985 بعنوان "دروس في الألسنية العامة"، ثم الترجمة السورية التي قام بها كل من يوسف غازي ومجيد نصر سنة 1986 بعنوان "محاضرات في الألسنية العامة"، وهناك الترجمة المصرية التي أنجزها أحمد نعيم الكراعين سنة 1985، بعنوان "فصول في علم اللغة العام"، تلتها الترجمة العراقية من إنجاز يوئيل يوسف عزيز سنة 1985، بعنوان "علم اللغة العام". أما الترجمة الأخيرة، فهي مغربية، أنجزها عبد القادر القنيني سنة 1987، بعنوان "محاضرات في علم اللسان العام". (نفس المرجع)

ومن أسباب تشتت المصطلح العربي وتعددده، ضبابية المصطلح العربي أي عدم دقته ووضوحه، لأن المفهوم يكون أصلاً غير واضح في ذهن اللساني، فمتى كان المفهوم غامضاً عند اللسانيين العرب، عجز اللغويون والمترجمون عن ترجمته وإيجاد مقابل

عربي صحيح له، فوضع مصطلح علمي دقيق وصحيح مرتبط بضرورة التطابق قدر الإمكان بين المصطلح ومدلوله. (ناصر النعيمي، 2008: 09)

ثانياً: ضعف التنسيق العربي في وضع المصطلحات:

ويعود السبب إلى ضعف الاتصال الثقافي بين الأقطار العربية، بسبب غياب سياسة لغوية شاملة، وتخطيط علمي منظم يعمل على تنسيق الجهود بين أقطار الوطن العربي، بغية توحيد الخطاب اللساني العربي، وفقدان الاتصال بين المترجمين و المؤلفين في مختلف أقطارنا العربية، أدى إلى اختلاف المصطلحات، ففي كل قطر توضع مصطلحات جديدة لا يدري علماء الأقطار الأخرى عنها شيئاً.

ومرد ذلك، وجود تميز لغوي بحيث يميل كل بلد إلى فرض المصطلحات الخاصة به، حتى إن كان ذلك على حساب الدقة العلمية وكل هذا بسبب النعرة القطرية الضيقة. (المرجع نفسه)

ثالثاً: غياب المرجعية العلمية العربية الخاصة في مجال اللسانيات وعدم الاستفادة من التراث اللساني العربي:

بالرغم من جهود العرب في هذا المجال، إلا أنها لا ترتقي إلى مستوى علمي جيد، ولا تخضع إلى ضوابط علمية، وذلك بسبب نقص الاحترافية واعتباطية العمل والبحث عند الكثير من اللغويين والمترجمين العرب، فالاهتمام باللسانيات في الوطن العربي حديث العهد نسبياً، فنحن مازلنا في مرحلة المستهلكين ولم نقدم بعد أعمال جديرة بأن تكون مرجعاً مهماً في اللسانيات.

رابعاً: عدم تحري الدقة في ترجمة السوابق واللواحق:

تلجأ اللغات اللاتينية إلى استعمال السوابق واللواحق لوضع مصطلحاتها وهذا للتعبير الدقيق عن المفاهيم المستنبطة وهذه اللواحق كما اصطلح على تسميتها، لا يكون لها مدلول، إلا إذ التصقت بجذر من الجذور، ولا بد هنا من أن نبدي بعض الملاحظات حول ترجمة السوابق و اللواحق حيث نلاحظ وجود تباين كبير في ترجمة

السوابق واللواحق مما يؤدي إلى اختلاف شكل المصطلح و مفهومه. (بن علي نسرين، 2009: 37) ويمكن أن نسوق بعض الأمثلة عن ترجمة بعض لواحق وسوابق المصطلحات اللسانية التي اختلفت في نقلها.

- السابقة **Meta**: مصطلح **Métadiscours**

خطاب انعكاسي (المسدي)، خطاب فني (المعجم الموحد ط1)، فوق خطاب (المعجم الموحد ط2)
 "تعني السابقة **Meta** "وراء" أو "بعد"، ونقصد بمصطلح الخطاب الذي يصف قواعد سير الخطاب
 (J. Dubois, 1988 : 317)؛ إذن يمكن القول أن المصطلح الأدق هو الخطاب الواصف. (نفس المرجع: 37)

- اللاحقة **istique**: مصطلح **Stylistique**

الأسلوبية (المسدي)، علم الأسلوب (المعجم الموحد)، الأسلوبية (المعجم الموحد).
 تستعمل اللاحقة في اللغة الفرنسية للدلالة على علم مثل **linguistique mathématique** على قياس
 الرياضيات و اللسانيات، وتقابلها باللغة العربية اللاحقة: "يات" أما ياء النسبة فهي تستعمل كمقابل لللاحقة
isme. (نفس المرجع: 39، 40)

الخاتمة:

من خلال ما سبق ذكره، وصلنا إلى النتائج التالية:
 يشهد نقل المصطلح الترجمي والساني إلى اللغة العربية اضطرابا وفوضى عارمة، نتيجة الخلط في العديد
 من المفاهيم اللسانية والترجمية مثل مفهوم: اللسان واللغة والكلام.
 كما هناك من يقترح أكثر من مقابل عربي واحد للمصطلح الفرنسي الواحد، مثل مصطلح **Polysémie**
 ومصطلح **Phonème** ، و هذا لعدم الإلمام بالمعاني الصحيحة لبعض المفاهيم الترجمية واللسانية مثل مفهومي
langage و **langue** ، وهذا راجع لعدة أسباب، يمكن تلخيصها في ما يلي:
 أولا: عدم مراعاة المترجمة لبعض الشروط المصطلحية في صياغتها لبعض المصطلحات العربية بما في ذلك
 الالتزام بمبدأ الشبوع و التداول.

ثانيا: عدم استفادتها من التراث اللساني العربي والاقتباس منه.

ثالثا: غلبة النزعة الذاتية والفردية على المترجمة في ترجمتها لبعض المصطلحات، دون الرجوع للمصطلحات التي أقرتها المجامع أو المؤتمرات العربية.

يمكننا الخلوص إلى أن الترجمة العربية للمصطلح اللساني و الترجمي مازالت تشهد تأخرا فادحا و تعثرا كبيرا، حيث أصبحت تطبعها الفوضى و التعددية، وهو ما أدى إلى تفشي ظاهرة الترادف، بمعنى أن المصطلح الأجنبي الواحد يقابله أكثر من مصطلح عربي. أو العكس، إحالة المصطلح العربي الواحد إلى عدة مفاهيم وهو ما يسمى بظاهرة الاشتراك اللفظي.

لقد أضحى التشتت في المصطلح العربي، معضلة تعيق تقدم البحث العلمي وتهدده، فهي ظاهرة مرضية تسبب البلبلة في أوساط الدارسين وتشوش أفكارهم وتربكهم، و هو ما أدى إلى هدر الجهود العلمية وإضاعة الوقت، بتكرار ما تم إنجازه من قبل.

ويعزى ظهور فوضى المصطلحات في اللسانيات والترجمات العربية، إلى جملة من الأسباب ، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: ضعف الاهتمام باللسانيات والترجمات في جامعاتنا العربية، بسبب جدة هذين العلمين وحدائتهما ، وهو ما أفضى إلى تأخر ترجمة المصطلح الترجمي واللساني إلى اللغة العربية.

ثانيا: ميل المترجمين العرب إلى الذاتية والفردية في نقلهم للمصطلحات اللسانية والترجمية، فكل واحد منهم يتدع مصطلحاته الخاصة ويتداولها، ظنا منه أنه العارف الوحيد بمفاهيم هذين العلمين، خصوصا في ظل الثنائية بين المشرق والمغرب العربي. الأمر الذي خلق تباين في وضع المصطلحات واستعمالها، ومرد ذلك غياب سلطة إلزامية تفرض استعمال المصطلح مثل مكتب التنسيق والتعريب ومجامع اللغة العربية.

ثالثا: تعدد مصادر التكوين العلمي والمعرفي للمترجمين والمصطلحيين العرب، فالمشاركة لهم مرجعية علمية وفكرية أنجلوسكسونية، في المقابل نجد أن المغاربة لديهم مرجعية علمية فرانكوفونية، وهو ما أدى إلى صياغة المصطلحات بمرجعيات ثقافية مختلفة.

رابعا: البطء في وضع المصطلحات العربية المقابلة للمصطلحات الأجنبية، وعدم السعي إلى توحيدها وتعميمها.

خامسا: نقص المترجمين المتخصصين، ومعلوم أن لغة التخصص تحتاج إلى الإلمام بمفاهيم موضوع التخصص و التحكم في مواده، فضعف مستوى تخصص المترجمين، يصعب استيعابهم للمفاهيم، الأمر الذي يزيد في غموض المصطلح ولبسه.

سادسا: غياب التعاون بين واضعي المصطلحات، خصوصا في مجال الترجمات واللسانيات، حيث يندم التنسيق بين المترجم واللساني والمصطلحي، إذ إنه لا يوجد تكامل معرفي.

ولمواجهة هذه الفوضى في صناعة المصطلح والتخفيف من حدتها، يتعين على المشتغلين به، اتخاذ بعض

التدابير:

أولا: اعتماد المصطلحات الصادرة عن الهيئات المكلفة بوضع المصطلح، والمجامع العربية.

ثانيا: مضاعفة جهود نقل المصطلحات الأجنبية لمواكبة وتيرة التطور المتسارع، واللحاق بركب الأمم المتقدمة، لاسيما في ظل التدفق المستمر للمعلومات والمعارف .

ثالثا: اتباع منهجية موحدة في وضع المصطلح والاتفاق على مبادئ الترميز والتوحيد.

رابعا: ترقية البحث في مجال اللسانيات الترجميات.

المراجع:

- (1) بابا عمر سليم وعميري باني ، اللسانيات العامة الميسر، 1. علم التراكيب، الجزائر، أنوار، 1990.
- (2) الديدواوي محمد، الترجمة والتواصل دراسات عملية لإشكالية المصطلح ودور المترجم، ط1، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2000.
- (3) الحمزاوي محمد رشاد، المصطلحات اللغوية الحديث وفي اللغة العربية، تونس، الدار التونسية للنشر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987.
- (4) الحمزاوي محمد رشاد، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميتها، بيروت، دار العرب الاسلامية، 1986.
- (5) دوليل جان، لي يانكي هانلور، وكورميه مونيك، مصطلحات تعليم الترجمة، تر وأقلمة جينا أبو فاضل، جرجوره حردان، لينا صادر الفغالي هنري عويس، بيروت سلسلة المصدر الهدف، مدرسة الترجمة، جامعة القديس يوسف، 2002.
- (6) حجازي محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، القاهرة، دار غريب للطباعة، 1995.
- (7) الحيادة مصطفى طاهر، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الأردن، عالم الكتب الحديث، 2003.
- (8) الخوري شحادة، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ج1، تونس.
- (9) الخوري شحادة، الترجمة قديما وحديثا، سوسة، دار المعارف للطباعة، ط1، 1998.
- (10) غلفان مصطفى، في اللسانيات العامة (تاريخها، طبيعتها، فروعها، مفاهيمها)، بيروت، دار الكتاب الجديد، 2010.
- (11) القاسمي علي، مقدمة في علم المصطلح، القاهرة، مكتبة النهضة، 1985.
- (12) القحطاني سعد بن هادي، التعريب ونظرية التخطيط اللغوي: دراسة تطبيقية عن تعريب المصطلحات اللغوية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- (13) القرمادي صالح، مقدمة مترجمي كتاب دروس في الألسنية العامة" لسوسير، تونس- ليبيا، الدار العربية للكتاب، 1985.

القواميس والمعاجم:

- 1) المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية، (إنجليزي- فرنسي- عربي) ، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1989.
- 2) المسدي عبد السلام، قاموس اللسانيات، عربي-فرنسي-عربي، مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، 1984.

المقالات:

- 1) بن عربية راضية، "إشكالية صناعة المصطلح اللساني وطرق توليده عند المحدثين"، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2010.
- 2) الحاج صالح عبد الرحمن، "مدخل إلى علم اللسان الحديث (4) أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية"، مجلة اللسانيات، عدد 4/73-74، معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر، 1972.
- 3) دوريو كريستين، "الترجمة: أهي نقل لغوي أم نقل ثقافي؟"، تر: رنا رداوي، نشر مركز التوثيق التربوي الفرنسي، كلية الآداب- جامعة دمشق 1998.
- 4) ساخي محمد ونايت الحاج محمد، "المصطلح العلمي بين الصياغة والتداول"، مجلة اللسان العربي، العدد 50، 2000.
- 5) عبد الرحمن سوسن، "ملاحظات على المعجم الموحد لمصطلحات علم الصحة وجسم الإنسان"، مجلة اللسان العربي، العدد 49، 2000.
- 6) غاميرو بيريز سيلفيا، "تعليم الترجمة العلمية والتقنية"، تر: عبد الله محمد إجيلو وعلي إبراهيم المنوفي، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، 2003.
- 7) قادري عليمة، "الدراسات الترجيحية بين التكافؤ والتطابق"، اتحاد الكتاب العرب، 2008.
- 8) القاسمي علي، علم المصطلح، اللسان العربي، المجلد 18، ج1، 1980.
- 9) مصري جورج، "صناعة المعجم العلمي المختص من منظور اللسانيات الحديثة"، مجلة اللسان العربي، العدد 50، 2008.
- 10) النعيمي ناصر إبراهيم صالح، "المصطلح اللغوي العربي بين الواقع والطموح"، مجلة علوم إنسانية، ع5، 2008.

- (12) ليديريير ماريان، "المشكلات العملية في الترجمة"، تر: محمد أحمد طجوة، مجلة ترجمان، العدد 1، 2002.
- (13) ليديريير ماريان، "الترجمة والتأويل: الترجمة نقل للعلامات اللغوية أم صياغة جديدة"، تر: محمد نبيل النحاس الحمصي، مجلة التعريب، العدد 22، 2001.
- (14) يوسف أحمد، "اللسانيات وواقع اللغة العربية"، محاضرة أقيمت في الندوة الدولية حول مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر أيام.

المذكرات الجامعية:

- (1) إبرير سمية، مفاهيم لسانيات النص وتحليل الخطاب في دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، مذكرة ماجيستر، جامعة عنابة، قسم اللغة العربية وآدابها، 2011.
- (2) بن علي نسرين، ترجمة النصوص المتعلقة باللسانيات إلى اللغة العربية وإشكالية المصطلحات والمفاهيم، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، 2009.
- (3) ساحلي خديجة، نقل المصطلح الترجمي إلى اللغة العربية، جامعة قسنطينة، قسم الترجمة، 2011.

المراجع باللغة الفرنسية:

- 1) Cabré Maria Teresa, la terminologie : théorie, méthode et applications, version.Fr , 1999.